IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC
AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2025) (2) (Conference): P(329-341)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)

Assessing the Reality of Digital Financial Inclusion in Iraq and Ways to Enhance Benefit and Expand Financial Services.

Hanan Abdul-Khadhir Hashem Al-Mousawi[1], Haitham Yousef Jalil[2]
[1]College of Administration and Economics. Iraq – Najaf،University of Kufa
[2]University of Diyala / College of Administration and Economics / Iraq - Diyala
hanana.almousay@uokufa.edu.iq
haithamyousefaltaie@gmail.com

Abstract. Our contemporary world has witnessed widespread digital development in the production and use of smart digital devices with speed that increases data processing capacity ،accelerates artificial intelligence ،and brings about unprecedented developments and changes in production processes. This has contributed to changing the face of the global economy toward digital transformation and transforming vital sectors into business models that rely on highly accurate and sophisticated digital technologies. These changes in digital technologies ،such as the collection ،storage ،exchange ،and use of information ،have achieved widespread dissemination to all members of modern societies ،knowledge societies ،and digital transformation ،whose implementation requires financial tools and systems characterized by inclusiveness and equality among segments and classes of society without discrimination or discrimination. This is what financial inclusion and the ability for everyone to quickly and easily access modern financial tools are required to achieve economic and social integration and achieve comprehensive development goals. In order to keep pace with global economic developments and the various methods and means adopted to achieve financial inclusion requirements ،many developing countries ،including Iraq ،have had to engage in the relentless pursuit of addressing the challenges facing financial inclusion and ،in the same vein ،fulfilling its implementation requirements. Therefore ،this research aims to clarify the digital transformation in Iraq and the means to achieve financial inclusion there.

Keywords: digital transformation ،financial inclusion ،digital economy ،Iraq.

DOI: 10.69938/Keas.Con2.250230

تقييم واقع الشمول المالي الرقمي في العراق وسبل تعزيز الاستفادة والتوسع في الخدمات المالية

د حنان عبد الخضر هاشم الموسوي[1]
م.م هيثم يوسف جليل[2]

[1] جامعة الكوفة/ كلية الادارة والاقتصاد. العراق - النجف
[2]جامعة ديالى/ كلية الادارة والاقتصاد/ العراق -ديالى

hanana.almousay@uokufa.edu.iq
haithamyousefaltaie@gmail.com

المستخلص. شهدت عالمنا المعاصر تطور رقمي واسع النطاق في إنتاج واستخدام الأجهزة الرقمية الذكية ذات السرعة التي تعمل على زيادة قدرة معالجة البيانات وتسريع الذكاء الاصطناعي وإحداث تطورات وتغيرات غير مسبوقة في عمليات الإنتاج ، و على نحو أسهمت من خلاله بتغيير وجه الاقتصاد العالمي نحو التحول الرقمي وتحول القطاعات الحيوية الى نماذج عمل تعتمد تقنيات رقمية غاية في الدقة والتطور ، هذه التغيرات في التقنيات الرقمية من

جمع المعلومات وتخزينها وتبادلها واستخدامها حققت انتشارا واسعا ولجميع أفراد المجتمعات الحديثة مجتمعات المعرفة والتحول الرقمي الذي يتطلب تطبيقها أدوات ونظاماً مالياً يتسم بالشمول والمساواة بين شرائح وفئات المجتمع دون تمييز وتفرقة ، وهذا ما يفرضه الشمول المالي وإمكانية وصول الجميع الى استخدام الأدوات المالية الحديثة بشكل سريع وسهل بغية تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية الشاملة . و لغرض مواكبة التطور الاقتصادي العالمي بما ينتهج من سبل وسائل لتحقيق متطلبات الشمول المالي ، كان على العديد من الدول النامية و منها العراق ، أن تدخل في نطاق السعي الحثيث لمواجهة التحديات التي يواجهها الشمول المالي ، و بنفس الاتجاه تحقيق متطلبات التنفيذ الخاصة به . لذا جاء البحث من أجل توضيح التحول الرقمي في العراق والسبل الكفيلة في تحقيق الشمول المالي فيه ..

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي ،الشمول المالي ، الاقتصاد الرقمي ، العراق . .

Corresponding Author: E-mail: Hiba.rhaif@utq.edu.iq

المقدمة

لقد حاز الشمول المالي على اهتمام صانعي السياسات و المنظمات الدولية ، و أصبح هدفاً مكملاً لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في غالبية دول العالم ، لقدرته على تقديم الحلول لكافة المشاكل التي تعترض شريحة محدودي الدخل ، فضلاً عن مساهمته الفاعلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المالي .

أن ضمان تحقق الشمول المالي من خلال ضمان الوصول الى تحقيق مستويات عالية في مؤشراته الأساسية مرهون بنجاح متطلبات التحول الرقمي الذي يمارس دور كبير في مجال الخدمات المالية ، و يكون ذلك عن طريق تطوير واستخدام الأنظمة المالية الذكية ، ومن ثم القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية Cash Flow ، والكشف عن الاحتيال والتزوير، وتقييم أهلية القروض، وكذلك تحسين تقديرات التصنيف الائتمانيCredit Scores ، بالإضافة إلى المعاملات المصرفية المخصصة Personalized Banking ، و أيضاً اكتشاف الأخطاء في البيانات بناء على الأنماط المتوقعة لها ، كل ذلك يفتح الآفاق أمام النهوض بمستوى مؤشرات الشمول المالي لاسيما على مستوى العراق ، الذي يشهد نمواً بطيئاً في معظم مجالات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات والبنية التحتية والوصول و الاستخدام ، مما يشكل تحدياً خطيراً في طريق النهوض بمستوى مؤشرات الشمول المالي في المنطقة المذكورة .

أهمية البحث:

يركز على واقع الشمول المالي الرقمي في العراق من خلال توضيح فرص النهوض به، واقع مؤشراته والتحديات التي تجابهه.

مشكلة البحث:

إن هنالك غالبية من المجتمعات لا زالت تعاني من انخفاض في نسبة الشمول المالي ومن بينها العراق، لذلك جاء السؤال الأساسي للبحث في (كيف يمكن للشمول المالي بلوغ مستويات عالية في مؤشراته في العراق في ظل التحديات التي يواجهها التحول الرقمي فيه ؟) .

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها (إن التحديات التي يواجهها التحول الرقمي تؤثر سلباً على معظم مؤشرات الشمول المالي في العراق، لاسيما وأنه كان ولازال يعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية غير مواتية) .

هدف البحث:

بيان ماهية التحديات التي يواجهها الشمول المالي الرقمي في العراق، لغرض تفاديها والتعامل معها على نحو يقلل من حدتها.

هيكلية البحث :

يقوم البحث على المحاور الآتية :
المحور الأول / ماهية الشمول المالي و التحول الرقمي .
المحور الثاني / واقع الشمول المالي الرقمي في العراق .
المحور الثالث / تحديات الشمول المالي الرقمي و متطلبات التحقيق في العراق .

المحور الأول / ماهية الشمول المالي و التحول الرقمي

أولاً – الشمول المالي : مفاهيم أساسية

1- النشأة و التعريف

لقد ظهر مصطلح الشمول المالي بشكل مستقل عام 1933 في دراسة عن اثر إغلاق فرع احد البنوك و عدم وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المالية في جنوب شرق بريطانيا . إلا أن مصطلح الشمول المالي أصبح شائع الانتشار بعد عام 1999 عندما تم استخدامه لوصف وصول الأفراد الى الخدمات المالية المتاحة(عبدالله وآخرون،2016: 15).

لقد وردت عدة تعريفات للشمول المالي ، أبرزها تعريف البنك الدولي الذي ينص على أن الشمول المالي هو : (إمكانية وصول الأفراد و الشركات الى منتجات و خدمات مالية مفيدة و بأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم ، و يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية و الاستدامة) (Roy&2015:12،Ramananda) . و بموجب هذا التعريف فأن الشمول المالي يشمل جميع الأفراد و المؤسسات ، و يتضمن جميع أنواع المعاملات و المدفوعات و المدخرات و الائتمان و التأمين ، و الخدمات المالية بأنواعها ، على أن تكون كل تلك الخدمات و التعاملات على نحو مستدام و ليس مؤقت ، و شريطة أن يتم كل ذلك بتكلفة منخفضة .

الأهداف

يستهدف الشمول المالي تحقيق جملة من الغايات في مقدمتها(نعمة، 2018: 32):

- تمكين جميع الفئات المجتمعية من الوصول الى الخدمات المالية .
- تحسين المستوى المعاشي للفقراء عن طريق تسهيل وصول الخدمات المالية لهم .
- وضع الأطر القانونية و التنظيمية التي تسمح بالاستفادة من الخدمات المالية الرقمية .
- مساعدة المؤسسات المتناهية الصغيرة على الاستثمار و التوسع .
- الاستثمار في العناصر الأساسية الضرورية لتطوير الخدمات المالية الرقمية .
- توسيع نطاق التحديد الرقمي للهوية ، بما في ذلك أنظمة البصمة الالكترونية .
- توفير قاعدة بيانات كبيرة للمصارف تفيدها في مجالات التحليل و المساهمة في ابتكار منتجات مصرفية جديدة.

أبعاد الشمول المالي.

أما **أبعاد الشمول المالي** فهي(2017:18،Alfred):

أولا- **الوصول** Access : و يتمثل بإمكانية استعمال الخدمات المالية من النظام المالي الرسمي ، و هذا البعد يتطلب حصر ومعالجة القيود لتحقيقه ممثلة بالتكاليف و القرب من نقاط البيع و الخدمات المصرفية . و يقاس هذا البعد عن طريق عدد الحسابات المفتوحة عبر المؤسسات المالية و تقدير نسب السكان الذين لديهم حسابات من البالغين . و هذا البعد يتضمن :-

1- عدد نقاط الوصول لكل 100 ألف بالغ بحسب نوع الوحدة الإدارية .
2- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع .
3- عدد نقاط البيع لكل 1000 كيلو متر مربع .
4- حسابات النفوذ الالكترونية .
5- مدى التماسك بين نقاط تقديم الخدمات .
6- النسبة المئوية لعدد السكان في الوحدات الإدارية بحسب نقاط الوصول .

ثانيا- **الجودة Quality** : و تتجسد من خلال العلاقة بين الخدمة المالية و احتياجات نمط حياة المستهلك . و يتم استخدام مقياس الجودة لقياس طبيعة و عمق العلاقة بين مقدم الخدمة المالية و المستهلك ، بالإضافة الى الخيارات المتاحة و مستويات فهم المستهلكين لهذه الخيارات و آثارها . و المؤشرات المعتمدة لقياس الجودة تشمل : القدرة على تحمل التكاليف و الشفافية ، الراحة و السهولة ، التثقيف المالي ، المديونية ، العوائق الائتمانية(Alfred،3 :op.cit) .

ثالثاً- **الاستخدام Usage**: و يتمثل باستخدام العملاء للخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات القطاع المصرفي ، و يقاس من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل بـ (شنبي، بلخضر، 2018: 109-110):

1- نسب الأشخاص البالغين الذين يملكون على الأقل نوع واحد من حسابات الودائع المنتظمة .
2- نسب الأشخاص البالغين الذين يملكون على الأقل نوع واحد من حسابات الائتمان المنتظمة .
3- عدد الأفراد الذين لديهم لكل 1000 من البالغين .
4- عدد المعاملات غير النقدية للشخص الواحد.
5- عدد معاملات إتمام المدفوعات عن طريق الهاتف النقال .
6- نسبة الأشخاص البالغين الذين يستخدمون حساب مصرفي بصورة دائمة .
7- نسبة الأشخاص الذين يحتفظون بحسب مصرفي خلال سنة ماضية .
8- نسبة الأشخاص البالغين الذين يحصلون على تحويلات مالية محلية و دولية .
9- نسبة المؤسسات المتوسطة أو الصغيرة التي تمتلك حسابات مالية رسمية .
10- عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة التي تمتلك حسابات ودائع .
11- عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة التي في حساباتها قروض قائمة .

رابعا:- **التأثير Impact** : و يتضمن قياس التغيرات في حياة المستهلكين و التي يمكن أن تعزى الى استخدام جهاز أو خدمة مالية. و يمكن الحصول على المعلومات أما من جانب الطلب ، أي على مستوى الفرد أو الأسرة أو الشركة ، أو من جانب العرض أي على مستوى مؤسسة مالية ، أو من مجموعة من الاثنين .

ثانياً : التحول الرقمي : مفاهيم أساسية

1- مفهوم التحول الرقمي :

يشتمل التحول الرقمي **Digital Transformation** على كل التحديثات الحاصلة في حقل تكنولوجيا المعلومات ينتج عنه التحسين الرقمي في استخدام التكنولوجيا الرقمية لأغراض التطوير المادي أو إنشاء عمليات تجارية جديدة. و على المستوى المؤسسي ، و هو يتمثل بعملية تحليل احتياجات العملاء و تحقيق الاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتاحة لتحسين الخدمة التي يحصل عليها المستخدم النهائي ، إذن يمكن أن يعرف التحول الرقمي بأنه عبارة عن عملية انتقال نموذج عمل القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل جديد يتسم بالاعتماد على التقنيات الرقمية الحديثة في ابتكار المنتجات و الخدمات ، و توفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها . و مما تجدر الإشارة إليه ، الى انه الكثير من الشركات العالمية ترصد حجم كبير من الاستثمارات و الموارد لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتحول الرقمي التكنولوجي ، بالرغم من استمرارية ما تواجهه من صعوبات و تحديات كبيرة في إنجاح هذه العملية(الامم المتحدة، الاسكو،2017) .

و ينجم عن التحول الرقمي فوائد جمة في مقدمتها (www/https://hbrarabic.com): تحديث نماذج العمل لمواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة على الصعيد العالمي ، و تعزيز كفاءة العمليات و تقليل حجم الأخطاء و تعزيز رضا الموظفين و العملاء على حد سواء و تعزيز الإيرادات المتحققة من الاستثمارات و تعزيز الابتكار في الشركات و الإدارات .

و يمكن أن يبدأ التحول الرقمي من خلال بناء استراتيجيات رقمية و إجراء تحسين على الوضع الراهن ، و يتحقق ذلك عن طريق قياس الإمكانيات الرقمية المتاحة لتحديد أفضل هيكل عمل لأنشطة التسويق الرقمي في المنشأة . بعد ذلك يتم تحديد المتطلبات لخطط الاستثمار مع تحديد عوائق التكامل الرقمي لعمل خطة شاملة لكافة الظروف و بما يدفع بعجلة التحول إلى المسار المنشود . و المطلب الأساس لنجاح ذلك و الوصول إلى الأهداف الإستراتيجية هو وجود الإرادة الحقيقية و الإدارة الكفوءة للتغيير للتحول الرقمي .

مما سبق يتضح أن متطلبات التطور السريع الذي شهده العالم المتقدم تحديداً ، و ضرورات مجابهة حالات الركود الاقتصادي التي تعرض لها في أوقات متباينة ، و بالأخص عند حصول الأزمات الاقتصادية ، قد ولد الحاجة الى سرعة المعالجة والاستجابة و الانجاز ، و لم يكن لذلك أن يكون إلا عن طريق الارتباط التشابكي الرقمي الذي وفرته شبكة الانترنت العالمية ، فتكونت القاعدة الأساسية للانطلاق نحو يعرف بالـ **Digital Transformation**، الذي تكاملت أركانه لتصل الى ما وصلت إليه الآن و نحن في العقد الثالث من القرن الحادي و العشرين .

2- **أبعاد التحول الرقمي**

و للتقرب أكثر من مضمون البحث ، لابد من التعرف على أبعاد التحول الرقمي ، التي هي إيجازا تشتمل على :-

- المقاصة الالكترونية Automated Clearing : و هذا البعد يستند الى ما تم اعتماده من قبل شبكة التسوية المالية ، و التي مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تم التأسيس لها في عام 1974 ، و بموجبها تم اعتماد نظام الشرائط و الأقراص الممغنطة مع تداول الصكوك الورقية . و عادة ينجز هذا النظام حجم هائل من التعاملات المالية (الدائنة و المدينة) بشكل مستمر و يومي . و بفعل التطور الكبير لأنظمة الدفع ظهرت نظم جديدة مكملة لنظام التسوية المالية الإجمالي ، إذ ظهر نظام مقاصة الصكوك الالكترونية ، الذي بموجبه تدفع الحوالات في يوم أو يومين **(محمود، 2006: 205)**.
- نظام التسوية الإجمالي الآني Real Time Gross Settlement : و هو نظام تسوية المدفوعات التي تتضمن التسوية الفعلية للأرصدة على مبدأ الحركة النقدية First in First Out ، و يتم تنصيب برامج هذا النظام من خلال مواقع المشاركين ، و يعمل على أساس التقليل من التنفيذ اليدوي للعمليات ، و هو نظام يجنب المخاطر الناجمة من إجراءات التسوية الشاملة للمدفوعات داخل النظام المصرفي ، و هو يحتوي على ميزات الأمان **(حسين،2015: 6)**.
- الدفع الالكتروني Online Payment : و هو يعتمد على الإجراءات الالكترونية لانجاز متطلبات الدفع بدلاً من العملات المعدنية و الورقية ، و هو يتسم بالسرعة و يمكن الوثوق به ، إذ انه يستخدم عالم تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات . و هو يتضمن آلية التحويل المعتمدة لتحويل النقود الالكترونية من حساب الى آخر بغض النظر عن الموقع لفرع المالك أو الماسك لكل حساب **(Premchand& Coudhry، 2015: 110)**.

مما سبق يتضح إن متطلبات البيئة الداعمة للتحول الرقمي ترتكز الى : انترنت فائق السرعة و الانتشار ، و نظام حوسبة قائم على الإبداع و الإدراك التقني ، و محتوى رقمي متشابك بدقة .

ثالثاً : التحول لرقمي و الشمول المالي:

يمارس التحول الرقمي دور لا يستهان به في الاقتصاد العالمي المعاصر في ظل ما يعرف بالاقتصاد الرقمي ، ابتداءاً من ارتكاز الأخير على البنية التحتية التكنولوجية، و استخدامه للأجهزة ، والبرمجيات، والشبكات، بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية المختلفة ، ومنها التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تتم بالكامل بالاعتماد على شبكة

أن من ابرز ملامح التحول الرقمي على المستوى الاقتصادي تتمثل برصد التطور في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة شبكات.الإنترنت من حيث نطاق التغطية والسرعة وتنافسية الأسعار، وقياس مدى الاستثمار في هذه الشبكات، وكذلك مدى استخدام بروتوكول الإنترنت السادس IPv6 ، لأن الإنترنت، وشبكات الحزمة العريضة، والتطبيقات النقالة، وغيرها من خدمات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل الحجر الأساس للاقتصاد الرقمي .

لقد أصبحت الرقمنة مطلباً أساسياً لجميع القطاعات بمختلف أنشطتها و أهميتها ، نظراً لما يشهده العالم من تحولات سريعة و عميقة تعتمد من الافتراضية و الترابط . و عندما يكون الحديث بخصوص الصناعة المصرفية ، فقد شهدت الأخيرة تغيرات بسرعة كبيرة

نتيجة التطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا الرقمية ، بما في ذلك التوسع الهائل باستخدام التقنيات الحديثة مثل الهواتف النقالة الذكية ، الذكاء الصناعي ، الروبوتات الذكية ، الحواسيب ، الانترنت و تحليلات البيانات الضخمة ..... الخ . و على هذا الأساس أصبح التحول الرقمي هدفاً حتمياً على القطاع المصرفي و عموم المؤسسات المالية ، إذ يرتبط بالنمو و الاستمرار و التفاعل مع التحولات المالية الحاصلة ، خاصة ضمن الدول التي لا يمتلك جزء كبير من سكانها حسابات مصرفية جارية ، و لا يستخدمون بطاقات الائتمان . و لا يمكن لهذا الهدف أن يتحقق إلا من خلال العديد من متطلبات التغيير داخل المؤسسة المصرفية سواء في البنية التكنولوجية أو التعاملات و المنتجات و الخدمات و التسويق ، و على نحو ينسجم مع الأهداف النهائية . و على هذا الأساس فأن استخدامات الرقمنة في البنوك ترتب عليها اعتماد نظم معقدة ذات ديناميكية تختص بالنمو و الابتكار (Anna،2017:20). إن عملية التحول نحو المصرفية الرقمية تتضمن التدرج الآتي :-

الشكل (1) متطلبات التحول نحو المصرفية الرقمية

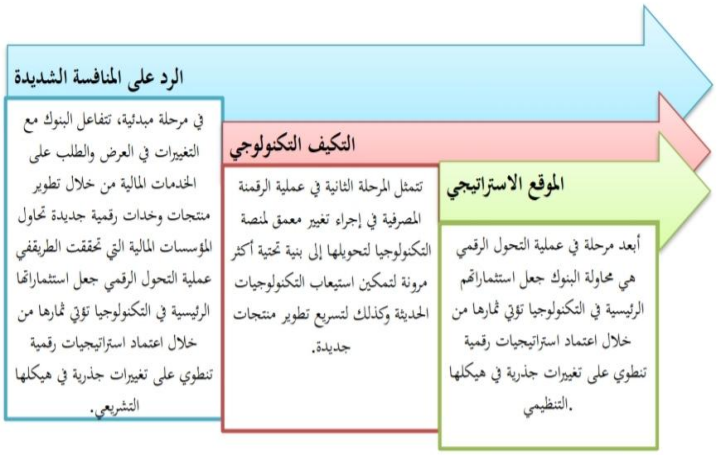

المصدر : Carmen Cuesta and others ،The digital transformation of the banking industry ، Digital Economy Watch 16 July 2015 ، P.4.

لقد تبنت المؤسسات المصرفية التقنيات الحديثة منذ زمن بعيد، يمتد الى الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 ، إذ انه خلالها تم طرح المنتجات و الخدمات المالية بشكل مباشر الى الشركات و الأفراد على حد سواء ، إذ تم استخدام التكنولوجيا الرقمية و الهواتف النقالة و الذكاء الاصطناعي ... الخ ، لغرض ابتكار خدمات مالية و مصرفية عالية الكفاءة و السرعة و بتكليف أقل(Machkour& Abriane،2020: 496-504) .

و يظهر تأثير التحول الرقمي المالي أو ما يمكن أن نطلق عليه بالرقمنة المالية من خلال الآتي (Bates،2017:6):

- الشمول المالي أو ما يعرف بتمكين الوصول الى الخدمات المالية .
- مدى تفاعل المستهلكين مع الخدمات المالية .
- طبيعة الوسائل التي يستخدمها المستهلكين للدفع عند إجراء المعاملات .
- مدى تطور علاقات الخدمات المالية التي يقوم بها مقدمو الخدمات و المؤسسات للمستهلكين .
- تمكين المستهلكين من إجراء الدفع باستخدام العملة المشفرة كبديل .

إن هنالك صعوبات تعرقل الانتشار السريع للشمول المالي تعاني منها بعض الدول لاسيما النامية منها ترتبط بطبيعة البيئة المستهدفة ، و تشمل هذه الصعوبات :عدم القدرة على إحداث توسع في الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء و فقراء الأرياف . و كذلك من بين الصعوبات تراجع في الوعي الثقافي لبعض المواطنين لتحسين قدراتهم المالية و بما يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية ، و من بين الصعوبات أيضا : عدم إمكانية التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة ، و صعوبة ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومصممة حسب احتياجات المستهلك .

ان التحول نحو المصارف الرقمية أو الالكترونية سببه التغيرات في الخدمات المصرفية ، إذ تكون بناءا على ذلك الاستجابة للوسائل الرقمية باستخدام مناهج متعددة و مختلفة للتحول الى المصرف الرقمي الذي يطبق الخدمات المصرفية الرقمية بمختلف أنواعها (حسينية،2013: 40).

مما سبق يتضح أن الشمول المالي الرقمي يرتبط بشكل وثيق بالتكنولوجيا المالية ، و يعمل على توفير الخدمات المالية بشكل رقمي ، و هو يستهدف الوصول الى السكان المستبعدين مالياً ، و ذلك بواسطة مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تتناسب مع احتياجات هؤلاء السكان ، شريطة توفر عنصري الكلفة المناسبة للعملاء ، و الاستدامة لمقدمي الخدمات المالية . وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فأن الشمول المالي الرقمي يمثل العملية التي من خلالها يتم تعزيز الوصول الى

مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة بالوقت و السعر المعقولين و بالشكل الكافي و توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات و المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة ، و ذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية و التثقيف المالي ، و ذلك لتعزيز الرفاهية المالية و الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي.

و بحسب مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي فأن الشمول المالي الرقمي يتضمن الوصول الى السكان المستبعدين مالياً عن طريق الوسائل الرقمية (مختار وآخرون،2021: 295). و بذلك يصبح جلياً أن التحول الرقمي يدعم الشمول المالي . و هو يتضمن مبادئ توجيهية في مقدمتها الآتي (صندوق النقد العربي، 2020: 12):-

1- دعم و تطوير بنية تحتية رقمية آمنة و مسئولة تتيح إمكانية الوصول إليها .
2- تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات المختلفة و بكلف مقبولة .
3- تحسين توافر و دقة البيانات بخصوص النفاذ الى المنتجات و الخدمات المالية الرقمية و استخداماتها .
4- عدم تبني السياسات و المبادرات الهادفة الى زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الستراتيجيات الوطنية .
5- دعم الإصلاحات التنظيمية و القانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول الى الخدمات المالية الرقمية .
6- تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام و الخاص.
7- تعزيز الثقافة المالية و التجارية و الرقمية .
8- دعم إجراءات حماية العملاء المالية .

المحور الثاني / واقع الشمول المالي الرقمي في العراق.

ان من بين المؤشرات التي تقيس مستوى انتشار البنية التحتية للقطاع المصرفي تتمثل بعدد فروع البنوك الاجمالي ، و توزيعها داخل و خارج العاصمة ، و كذلك مدى انتشار اجهزة الصراف الآلي و نقاط البيع (عبدالمنعم،زايدي،2020: 17). و تشير الاحصاءات الى ان عدد اجهزة الصراف الآلي لعام 2019 كان لكل 100000 نسمة من السكان البالغين في الدول العربية يصل الى نحو (31،5) جهاز و هو رقم متواضع جداً ، كونه دون المتوسط العالمي البالغ 43.5 جهاز . كذلك فأن عدد فروع البنوك لكل 100000 من السكان للمنطقة العربية يصل الى 11.6 فرع في العام المذكور و هو ادنى من المتوسط العالم البالغ 12% (عبد المنعم، زايدي، المصدرنفسه). اما نسبة السكان البالغين الذي يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية الى اجمالي السكان البالغين فتصل الى37.5% ، و هي النسبة الاقل على مستوى المناطق الجغرافية مقارنة بالمستوى العالمي الذي تقارب فيه هذه نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية الـ 70% ، من جانب آخر فأن ما يقارب الـ 5 % من الافراد البالغين في المنطقة العربية يستخدمون البطاقات الائتمانية ، و تعد هذه النسبة أيضاً منخفضة عند مقارنتها بالمستوى العالمي الذي تصل فيه الى ما يقارب الـ 20 % ، و تصل نسبة المستخدمين للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول و الشبكة الالكترونية الى ما يقارب الـ 5.7 % تصل فيها حصة الذكور ما نسبته 8.3% و الاناث 2.9 % ، مما يؤشر استمرار وجود فجوة كبيرة بين الجنسين في هذا المؤشر ، علماً ان النسب المذكورة أقل بكثير مما هي عليه عالمياً ، اذ تبلغ نسب المؤشرات الاخيرة على المستوى العالمي حوالي : 24.9 % ، 27% ، 23 % على التوالي ، أما معدل انتشار الانترنت فيبلغ الـ 65 % (World Bank،2020)، و النسبة الاخيرة ادنى بكثير مما عليه على المستوى العالمي ، بالرغم من ان بعض الدول العربية قدد تحقق فيها معدل انتشار سريع للانترنت مثل الامارات و قطر.

و اضافة الى ما سبق فأن تواضع انتشار الانترنت في العراق يمكن الاستدلال عليه من خلال الشكل الآتي الذي يبين انه اقل او ادنى من السرعة المتوسطة بالمقارنة مع بعض الدول العربية مثل الامارات و السعودية و قطر و البحرين و مصر و الاردن و لبنان و المغرب و ليبيا و الجزائر ، و بكلام أكثر دقة العراق يقع في المرتبة الاقل بالنسبة لهذا المؤشر بالمقارنة مع الدول المذكورة ، و على نحو ملفت للانتباه . الامر الذي يؤشر حالة سلبية لا يستهان بخطورتها ، و لعل من بين الاسباب التي تقف وراء هذا التراجع الخطير : الفساد الاداري و المالي ، و ضعف الشركات المجهزة للخدمة ، و استمرار الاعتماد على المواصفات التقليدية في الامداد و عدم تكامل البنى التحتية لشبكة الانترنت ، و خضوع الخدمة للانقطاعات المستمرة لاسباب مختلفة .

الشكل (2) مستوى الانترنت فائق السرعة في العراق و بعض الدول2019 عام

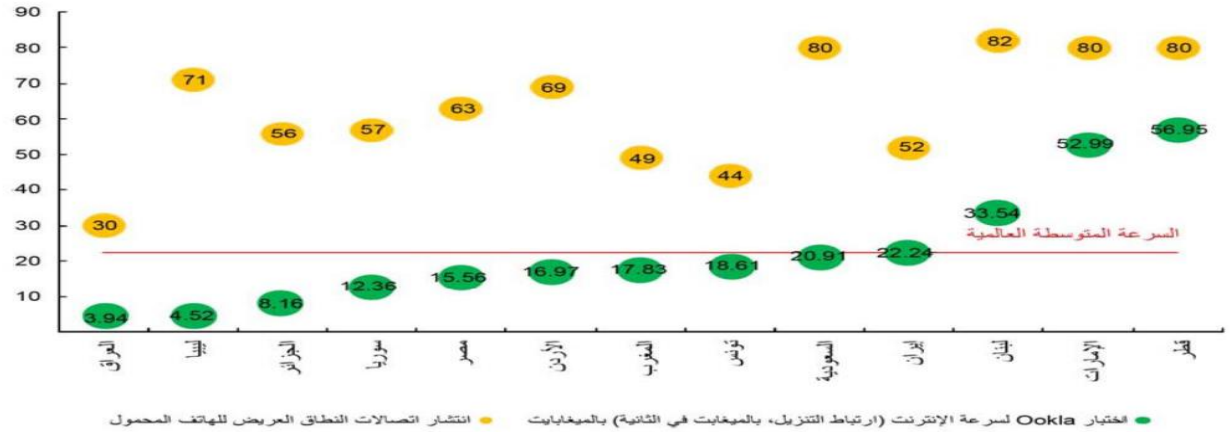

المصدر : **تقرير البنك الدولي – اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط** 2020

و يتضح من الجدول أدناه أن هنالك تفاوت كبير بين العراق و بين دول عربية أخرى في ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية ، على اعتبار ان مؤشر ملكية الحسابات المالية يعد من بين مؤشرات التحول الرقمي للشمول المالي ، إذ ان النسبة المئوية من البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية في العراق وفق آخر إحصائية على المستوى العالمي هي23% و هي النسبة الأدنى اذا ما قورنت بدول الخليج العربي و باقي المنطقة العربية ، اذ بلغت هذه النسبة في الإمارات و البحرين و الكويت و السعودية و ليبيا و لبنان و الجزائر و تونس و مصر و المغرب و فلسطين : 87 % ، 83% ، 80% ، 72% ، 66 % ، 45% ، 43% ، 37 % ، 27% ، 44 % ، 25 % على التوالي . و بالإضافة الى ذلك فأن هذه النسبة تنخفض في العراق بالنسبة للإناث ، إذ تصل الى 8 % ، في حين تبلغ بالنسبة للذكور 15 % (البنك الدولي، 2014)، مما يعبر عن وجود فجوة كبيرة بين الجنسين في هذا المؤشر . إن من بين الأسباب التي تقف وراء تراجع النسبة المئوية من البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية في العراق هو انه العديد من شرائح المجتمع العراقي و بالأخص ذوي الدخل المحدود لا يجدون أن هنالك حاجة لوجود حساب لدى مؤسسة مصرفية أو مالية.

جدول (1) النسبة المئوية من البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية في العراق مقارنة ببعض دول العالم العربي %

الدولة / السنة	الإمارات	الجزائر	مصر	العراق	الأردن	الكويت	فلسطين
2021	87	43	27	23	42	80	25
الدولة / السنة	السعودية	البحرين	تونس	المغرب	لبنان	ليبيا	
2021	72	83	37	44	45	66	

المصدر : The Global Findex Database 2021

أما فيما يتعلق بعمليات الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كونها مؤشر يعكس مستوى الشمول المالي و مدى كفاءة المؤسسات المالية في الدولة ، فبالإمكان التعرف عليه من خلال نسب البالغين الذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية بغض النظر عن سبب الاقتراض ، و بهذا الصدد يمكن متابعة الجدول أدناه للتعرف على مستوى تلك النسبة في العراق مقارنة ببقية الدول العربية ، و منه نلاحظ أن نسب الاقتراض و أن سجلت تفاوتاً بين الدول العربية لكنها تعد الأقل أو الأدنى في العراق ، إذ تصل الى 3 % ، خصوصاً إذا ما قورنت ببقية الدول العربية . و بذلك يصنف العراق من بين الدول التي تكون فيها هذه النسبة منخفضة و دون مستوى الطموح . مما يؤشر صعوبة الوصول الى القنوات المالية الرسمية ، و يزيد من فرصة الإقصاء المالي فيه :

جدول (2) النسبة المئوية من البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية في العراق مقارنة ببعض الدول العربية %

الدولة / السنة	المغرب	مصر	العراق	الأردن	الكويت	فلسطين
2021	14	8	4	12	18	28.7

المصدر : The Global Findex Database 2021

أما فيما يخص المؤشر الثالث للشمول المالي المتمثل بعمليات دفع الفواتير عن طريق عمليات دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية ، فأن نسبة البالغين الذين يدفعون الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية تعد منخفضة على صعيد الدول العربية ، ما عدا السعودية و البحرين ، و يصنف العراق من ضمن الدول التي تنخفض فيها هذه النسبة ، مما يعني العزوف أو عدم الإمكانية من استغلال الحسابات المالية فيه ، الأمر الذي يسجل سبباً من بين الأسباب التي تقف وراء عدم بلوغه للمستوى المطلوب من الشمول المالي ، و كما هو مبين في الجدول أدناه :

جدول (3) النسبة المئوية من البالغين الذين يدفعون الفواتير باستخدام حساب المؤسسات المالية الرسمية في العراق مقارنة ببعض دول العالم العربي %

الدولة / السنة	الإمارات	الجزائر	مصر	العراق	الأردن	الكويت	فلسطين
2017	28	8	-	5	4	6	4
الدولة / السنة	السعودية	البحرين	تونس	المغرب	لبنان	ليبيا	
2017	32	22	4	1	-	7	

المصدر : The Global Findex Database 2017

أما مؤشر الشمول المالي المتعلق بالنسبة المئوية لاستعمال حساب مؤسسة مالية رسمي لتلقي الأجور للأشخاص البالغين فهو يشير الى ارتفاع في دول الخليج فقط ، كما هو الحال في المؤشرات السابقة ، و هو أدنى ما يكون في العراق ، إذ يبلغ 3% ، و كما هو مبين في الجدول أدناه :-

جدول (4) النسبة المئوية من البالغين الذين يستخدمون حساب المؤسسات المالية الرسمية لتلقي الأجور في العراق مقارنة ببعض دول العالم العربي %

الدولة / السنة	الإمارات	الجزائر	مصر	العراق	الأردن	الكويت	فلسطين
2017	66	8	10	3	11	50	6
الدولة / السنة	السعودية	البحرين	تونس	المغرب	لبنان	ليبيا	
2017	29	50	10	6	14	13	

المصدر : The Global Findex Database 2017

و بخصوص مؤشر النسبة المئوية لملكية بطاقة الائتمان من قبل الأشخاص البالغين على مستوى الدول العربية ، نلاحظ من الجدول (5) انه على غرار المؤشرات السابقة تتصدر دول الخليج في امتلاك البالغين فيها لبطاقات الائتمان على بقية الدول العربية التي سجلت نسباً منخفضة و العراق كان يقع في المرتبة الأدنى بنسبة 2 % ، و على الرغم من أنه في الآونة الأخيرة كان عدد الخدمات المصرفية في تزايد مستمر في العراق ، و كذلك عدد مالكي بطاقات الائتمان ، إذ وصلت في نهاية عام 2015 الى 18053 بطاقة منسوبة الى كثافة سكانية للعام المذكور تصل 1223 بطاقة لكل مائة ألف نسمة من البالغين ، أما بطاقة الخصم أيضا كانت تشهد تزايد مستمر ، إذ بلغت 55806 لعام 2015 بطاقة منسوبة الى كثافة سكانية للعام المذكور تصل 3956 بطاقة لكل مائة ألف نسمة من البالغين ، بالرغم من كل ذلك إلا أنها لم تصل الى المستوى الذي يرفع معدلات الشمول المالي في العراق(نعمة،حسن، مصدرسبق ذكره: 44):-

جدول (5) النسبة المئوية من البالغين الذين يمتلكون بطاقة ائتمان في العراق مقارنة ببعض دول العالم العربي %

الدولة / السنة	الإمارات	الجزائر	مصر	العراق	الأردن	الكويت	فلسطين
2017	45	3	3	2	3	22	3
الدولة / السنة	السعودية	البحرين	تونس	المغرب	لبنان	ليبيا	
2017	16	30	7	-	15	10	

المصدر : The Global Findex Database 2017

من جانب آخر ، و لاكتمال الصورة حول معالم الشمول المالي في العراق ، لابد من قياس مستوى النفاذ للخدمات المالية ، و ذلك يتم عن طريق معرفة الكثافة المصرفية و الانتشار المصرفي ، و بناءاً على ما ورد في تقرير الاستقرار المالي لعام 2019 ، فأن الجهاز المصرفي العراق يتكون من (73) مصرف لغاية العام المذكور منها (7) مصارف حكومية و (66) مصرف خاص محلي و أجنبي ، و غالبيتها هو المصارف التجارية التي يصل عددها الى (43) مصرف ، بعدها المصارف الإسلامية (27) مصرف ، ثم المصارف المتخصصة و عددها (3) مصارف (البنك المركزي العراقي، 2019: 1)، و بذلك يتضح إن الانتشار المصرفي و الكثافة المصرفية في العراق دون مستوى الطموح ، و يمكن الاستدلال على ذلك من خلال الجدول (6) .

جدول (6) الكثافة المصرفية و الانتشار المصرفي في العراق للمدة (2015 – 2019)

السنة	عدد السكان (الف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2015	36933	854	43،24	2،31
2016	37883	866	43،74	2،29
2017	37140	843	44،05	2،27
2018	38200	865	44،16	2،26
2019	39300	888	44،25	2،25

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي ، 2019 ، ص 90 .

أما بخصوص الوصول الى الخدمات المالية و المصرفية في العراق ، فقد سعى البنك المركزي العراقي الى زيادة خدمات الدفع الالكتروني ، و ذلك لإدخال اكبر عدد ممكن من الأفراد داخل النظام المالي ، فقد ازداد انتشار عدد أجهزة ATM و POS ، و كانت عدد أجهزة ATM تصل الى (2،5) جهاز لكل 1000 كيلو متر عام 2019 و هي تنتشر في المولات و المراكز التجارية و بعض الدوائر الحكومية و مقرات الاقتراض ، علماً أن هذه النسبة من أجهزة ATM كانت نسبتها الى عدد السكان (لكل 100 ألف نسمة) تقدر بـ (4،16) جهاز لكل 100 ألف بالغ لنفس العام . أما أجهزة POS فقد بلغت (9،2) جهاز لكل 1000 كيلو متر للعام المذكور ، علماً أن هذه النسبة من أجهزة POS كانت نسبتها الى عدد السكان (لكل 100 ألف نسمة) تقدر بـ (10،3) جهاز لكل 100 ألف بالغ لنفس العام (البنك المركزي العراقي، 2019: 90)، و هذه النسب تعد منخفضة إذا ما قورنت بالمستوى العالمي و حتى على مستوى المنطقة العربية .

إن القراءة السريعة السابقة لمؤشرات الشمول المالي في العراق ، و بعد مقارنة النسب ذاتها مع مثيلاتها في دول عربية مختلفة من حيث الظروف الاقتصادية و السياسية ، يتضح إن العراق يصنف من ضمن الدول العربية ذات معدلات الشمول المالي المنخفضة . و انطلاقاً مما سبق نستطيع القول إن هنالك عوائق و تحديات تعرقل متطلبات التحول الرقمي للشمول المالي في العراق كونه من الدول ذات معدلات الشمول المالي المنخفضة .

المحور الثالث / تحديات التحول الرقمي و متطلبات التحقيق في العراق

أولا : التحديات:-

تواجه عملية الرقمنة في العراق تحديات كبيرة تعمل على التخفيف من تأثيراتها الفعالة و بالأخص في مجال تحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق تطبيقات الشمول المالي ، و في مقدمة تلك التحديات(صندوق النقد العربي، 2012: 240) :

- عدم قدرة الهياكل التنظيمية للقطاعات المالية في تحقيق زيادات في فرص الوصول الى التمويل بسبب عدم اكتمال البنية المتطورة لتلك الهياكل .
- تراجع مستوى التنافس بين المؤسسات المالية و المصرفية .
- انعدام وجود تصنيفات مالية و قانونية واضحة و محددة لمؤسسات التمويل الأصغر ، إذ أن غالبيتها تسجل كمنظمات غير حكومية ، الأمر الذي يعرقل وضع إطار رقابي و إشرافي قادر على متابعة الأداء لتلك المؤسسات ، و من ثم يصعب الوقوف على مدى قدرتها في الحصول على الموارد المالية الضرورية لإجراء عملياتها المختلفة من خلال جذب الودائع أو الاقتراض .
- تباطوء التحسن الحاصل في نشاطات المؤسسات المالية غير المصرفية ، و تحديداً مؤسسات الادخار و الصناديق الاستثمارية ، و ضعف أدوات و أسواق الدين ، و بالأخص أسواق السندات و الصكوك ، و قد ترتب على ذلك تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي و الذي يضمن موارد قصيرة الأجل و هي غير ملائمة لسد الحاجات التمويلية في الأجل الطويل للأفراد و الشركات .
- تزايد معدلات الفقر و البطالة و تفشي الأمية المالية و الجهل بالخدمات المصرفية و انخفاض مستوى الوعي المصرفي .

و للوقوف على طبيعة التحديات الآنفة الذكر في العراق ، سنوجزها بالآتي :-

1- تواضع مستوى الثقافة المالية و الوعي المصرفي :

ان الانتشار السريع للشمول المالي مرهون بمستوى الثقافة المالية و الوعي المصرفي في مجتمع ما ، اذ ان الثقافة المالية تعكس القدرة في مجتمع ما او بلد ما على استخدام المعارف و المهارات لادارة الموارد المالية لتحقيق ما يعرف بالسعادة المالية خلال

الحياة(ابو زيد، 2009: 148). و تتكون الثقافة المالية من ستة أبعاد تشمل : (التعليم و المهنة و الدخل ، ادارة الاموال ، الادخار و الاستثمار ، البنوك ، ادارة الخطر و التأمين ، الضرائب) (عوض، 2015: 328). و بالنسبة لترتيب العراق من حيث مؤشر المعرفية المالية ، فأن نسبة مؤشر المعرفية المالية فيه حـــــــوالي (27 %) ، و هي تعد منخفضة على المستويين العالمي و العربي ، و يمكن الاستدلال على ذلك من خلال الجدول الآتي:-

جدول (7) ترتيب العراق بين الدول العربية في مؤشر المعرفة المالية

المرتبة عربياً	الدولة	نسبة مؤشر المعرفة المالية %	المرتبة عربياً	الدولة	نسبة مؤشر المعرفة المالية %
1	تونس	45	9	مصر	27
2	الكويت	44	10	العراق	27
3	لبنان	44	11	فلسطين	25
4	البحرين	40	12	الاردن	24
5	الامارات العربية	38	13	السودان	21
6	الجزائر	33	14	الصومال	15
7	موريتانيا	33	15	اليمن	13
8	السعودية	31			

المصدر : http://www.uabonline.org/ar/research/financial

و مما هو جدير بالذكر الى انه حوالي 3.5 مليار شخص في العالم يفتقر الى المعرفة الاساسية ، و حوالي 34 % فقط من السكان البالغين يمتلكون معرفة مالية مناسبة ، و أقل من ذلك على مستوى المنطقة العربية ، اذ تصل هذه النسبة الى 30 % ، و في 5 دول عربية فقط يتجاوز المعدل المتوسط العالمي ، في حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الجنسين في العالم الى 5% ، و تبلغ هذه النسبة على مستوى الدول العربية 8 %. الامر الذي يشكل تحد خطير في طريق التحول الرقمي للشمول المالي على مستوى الدول العربية عموما و العراق على وجه الخصوص . لان مدى فهم و إدراك كل من مقدمي و متلقي الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي يعد عاملاً مؤثراً و تحدياً مهماً لانتشار الشمول المالي .

2- ضعف البنية التحتية التكنولوجية المالية :

أن قطاع التكنولوجيا المالية يمارس دور مهم و فاعل في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، إذ أن الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة أصبحت تُنافس الى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث الدقة و السرعة والتكلفة. و هي أيضا تسهم في التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الشمول المالي ، من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وتسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، ويمكنها تيسير التجارة الخارجية والتحويلات، بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود، كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة. و تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار Empowering the Unbanked أو تمكين المستبعدين مالياً. وإن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية كصناعة أو قطاع لا يكمن في تطوير أداة أخرى لتأمين الراحة لعملاء المصارف، ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المُستبعدة مالياً وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر(اتحاد المصارف العربية،485). و ضمن هذا الإطار: لا يزال العراق يُسجّل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخصّ الشمول المالي، إذ أن المؤشرات السابقة في الجداول (1 و 2 و 3 و 4 و 5) ، و من خلالها يتبين أن العراق من بين الدول الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، وقد يعود هذا إلى أسباب عدة أبرزها الفقر، والجهل المالي، وصعوبة الوصول إلى المناطق الريفية، بالإضافة إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي ، ناهيك عن الظروف السياسية و الأمنية غير المواتية التي مر بها العراق . و عليه يمكن القول أن عدم توافر البنية التحتية التكنولوجية يشكل عائق كبير في مسار التحول الرقمي للشمول المالي في العراق .

3- تراجع دور القطاع الخاص في تدعيم الخدمات المالية :

إن إسهام القطاع الخاص في دعم حركة الشمول المالي في أي اقتصاد يعني انه ستكون هنالك مرونة أكثر في تقديم الخدمات المالية شريطة أن يؤطر ذلك بقواعد التعامل من قبل الجهات الرقابية . و طالما أن هنالك تراجع في الأداء العام للقطاع المذكور في العراق ، معنى ذلك استمرار ضعف إمكانيته في أداء الدور المطلوب منه في مجال تقديم الخدمات المالية . و يبقى التحدي الأكبر في تفعيل دور القطاع الخاص في مجمل النشاط الاقتصادي في الدول المذكورة ، ثم تحقيق الاستفادة منه في تعزيز متطلبات التحول الرقمي الداعم للشمول المالي فيها .

4- استمرار المشاكل الاقتصادية الكلية و عدم تحقق الاستقرار الاقتصادي :

تعد المشاكل الاقتصادية الكلية و في مقدمتها التضخم و البطالة عائقاً لا يستهان به في مواجهة التحول الرقمي للشمول المالي . إذ أن ارتفاع معدلات التضخم و ما يترتب عليه من تزايد مستمر في الأسعار يعني عدم قدرة المجتمع على الادخار ، و هذا بدوره سيكون مصحوباً بآثار سلبية على معدل الفائدة ، و خسارة مستمرة في قيمة النقود ، إضافة الى ذلك فأن أسعار الفائزدة الحقيقية تدفع باتجاه تشجيع المدخرين المحتملين نحو البحث عن طرق بديلة غير مصرفية لتحقيق المنافع المتوخاة(15-Pena& Tuest2014:16،). أما البطالة كونها من بين المشاكل الاقتصادية التي تثقل كاهل غالبية المجتمعات لاسيما العراق، لما يترتب عليها من تفشي لظاهرة الفقر التي تصيب تلك المجتمعات و تدفع باتجاه السعي الحثيث لتوفير المتطلبات الأساسية لاستمرار الحياة دون أن يكون هنالك اهتمام للتعاملات المالية في ظل ذلك في أغلب الأحيان . إن المشاكل الاقتصادية الآنفة الذكر و غيرها كثير ترسم ملامح لحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المعني ، و هذا يعد تحد مركب و غاية في التعقيد يعيق قضايا التحول الرقمي و الشمول المالي على حد سواء .

5- ضعف المستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات .

إن وجود بنية تحتية مصرفية قوية و مستويات عالية من الثقافة المالية و عمق المعلومات الائتمانية ، و مراتب متقدمة في مؤشرات بيئة الأعمال ..... الخ ، جميعها شروط أساسية لجعل المنافسة المصرفية حافزاً للتحول الرقمي في الشمول المالي في أي دولة من دول العالم . و لكن ما يسجله الواقع من تراجع واضح في البنية التحتية المصرفية و ضعف مستويات الثقافة المالية و عدم وضوح المعلومات الائتمانية ، و المراتب المتأخرة في مؤشرات بيئة الأعمال في العراق . كل ذلك شكل تحدياً في مجال التحول الرقمي و الشمول المالي .

6- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر

تسجل مؤسسات التمويل متناهي الصغر كمنظمات غير حكومية NGOS و من ثم يصعب وضع إطار رقابي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي العراقي ، أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض .

7- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية :

إن تباطوء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

8- عدم تحقق الاستقرار السياسي و الأمني :

إن ما شهده العراق من تقلبات سياسية و تداعيات أمنية خطيرة و سيادة حالة اقرب ما يكون الى عدم الاستقرار السياسي و الامني . كل ذلك ترتب عليه عدم الاهتمام بقضايا الشمول المالي و متطلباته من التحول الرقمي ، بالنتيجة عد هذا الأمر واحداً من أهم تحديات التحول الرقمي نحو الشمول المالي فيه .

ثانياً: متطلبات التحقيق :

في ظل التحديات التي يواجهها الشمول المالي الرقمي في العراق ،أصبح من الضروري جداً تحديد ماهية و حجم المتطلبات الضرورية لتلافي تلك التحديات و تحقيق الشمول المالي المطلوب وصولاً الى الغايات الأسمى ممثلة بالقضاء على الفقر و التخفيف من حدة البطالة و تسهيل انجاز التعاملات و تحسين المستوى المعاشي و النهوض بمستوى المشروعات مهما كان حجمها ، و من بين تلك المتطلبات نذكر الآتي :-

1- تحشيد كافة الطاقات و الجهود التي تمتلكها الحكومة العراقية لتوظفها باتجاه تعزيز الشمول المالي ، و على نحو يسهم في الوصول الى كل فئات المجتمع ، و بالأخص المهمشة منها و ذات الدخل المحدود ، الأمر الذي يساعد في القضاء على كافة مظاهر الفقر و التداعيات الخطيرة الناجمة عنه .

2- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي و المصارف الحكومية و الخاصة بنشر ثقافة الشمول المالي و الوعي المصرفي في المجتمع بكافة فئاته الاستهلاكية و الاستثمارية ، و اعتماد سلسلة من البرامج التي تكفل تحويل المدخرات الى النظام المالي الرسمي و الادخار من خلال حساب لدى إحدى المؤسسات المالية الرسمية ، و هذه الخطوة ستحفز الشمول المالي الى مستوى الطموح .

3- ضرورة الاستفادة مما وصلت إليه العديد من دول العالم في هذا المجال ، و محاكاتها عن طريق إنشاء مصارف مماثلة لتلك المصارف التي نجحت في تطبيقات الشمول المالي الرقمي على المستوى العالمي .

4- يجب عدم إهمال المدن البعيدة و النائية التي تفتقر الى وجود الخدمات المصرفية عن طريق فتح فروع مصرفية صغيرة فيها ، على أن يتم إلزامها بتوظيف متطلبات التكنولوجيا الرقمية الحديثة (حتى و أن كان ذلك عن أدنى مستوى ممكن) ، كل ذلك في سبيل إيصال الخدمات المالية الى اكبر شريحة ممكنة في المجتمع ، مما يسهم في رفع مستويات الشمول المالي .

5- إلزام المصارف باعتماد الخدمات الالكترونية لكافة فئات المجتمع ، و اعتماد السبل الكفيلة التي تشجعهم على استخدامها و بشكل واسع .

6- دعم كافة أنواع الاستثمارات الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة من خلال تنويع القروض الممنوحة لها ، و تخفيض الفوائد على تلك القروض .

الخاتمة :

إن التحديات التي يواجهها التحول الرقمي في مجال الشمول المالي على مستوى العراق ، لازالت تمثل عائقاً أمام المسار الانسيابي لحركة الشمول المالي فيه ، الأمر الذي يشكل عائق كبير لمواجهة تحديات الفقر والبطالة ، خصوصا و انه يصنف من بين الدول العربية ذات الشمول المالي المنخفض ، و التي تعاني غالبيتها من ارتفاع في معدلات الفقر بالإضافة الى مشاكل اقتصادية أخرى ، مما يجعل الحاجة ملحة لتوسيع نطاق الشمول المالي فيه ، وتقديم القروض والدعم بشكل أكثر فاعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لدورها المهم في التنمية وخلق فرص العمل. و كل ذلك لا يمكن له أن يكون دون المواجهة الحقيقية لكل تحد من التحديات الآنفة الذكر ، و معالجته على نحو يقضي عليه أو يخفف من حدته للنهوض في النهاية بمستوى الشمول المالي الرقمي في العراق .

المصادر :-

أولا:- الكتب و البحوث:-

1. جيهان محمد محمد عوض ، فاعلية وحدة مقترحة في الثقافة المالية البنكية في تنمية التحصل و الاتجاه لدى طلاب التعليم الثانوي العام في ضوء المعايير العالمية ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، مصر ، العدد 60 ، 2015.
2. حيدر ناصر حسين ، السياسات النقدية ، الطبعة الأولى ، 2015 .
3. حنان الطيب ، الشمول المالي : موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي ، سلسلة تعريفية ، العدد : 1 ، صندوق النقد العربي ، 2020 .
4. زايدي حسينية ، أهمية البنوك الالكترونية في تحسين العمليات المصرفية ، 2013.
5. سمير عبد الله و اخرون ، الشمول المالي في فلسطين ، معهد الابحاث الاقتصادية الفلسطينية ، القدس ، 2016 .
6. صورية شنبي ، السعيد بلخضر ، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية - تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، المجلد 3 ، العدد 2 ، 2018.
7. عامر محمد محمود ، التجارة الالكترونية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006 .
8. عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد ، تصور مقترح لتنمية الثقافة المالية في ضوء واقعها بمناهج التعليم الأساسي بالبحرين ، الثقافة و التنمية – مصر ، السنة :9 ، العدد : 29 ، 2009
9. عبد الرحيم البوعناني ، الشمول المالي الرقمي و دعم النمو الاقتصادي المستدام ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ، 2017 .
10. عمر آيت مختار ، و آخرون ، آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا – صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجا – مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 24 ، العدد 1 ، الجزائر ، 2021.
11. نغم حسين نعمة ، احمد نوري حسن ، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق ، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية ، بغداد ، 2018 .
12. هبة عبد المنعم و كريم زايدي ، المنافسة المصرفية و الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، العدد 36 ، 2020.
13. ياسمين عمرو سليمان ، و آية عصام سلامة ، دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة ، البنك المركزي المصري ، جمهورية مصر العربية ، 2020 .

ثانيا:- التقارير و مواقع الانترنت :-

1. الأمم المتحدة ، الاسكوا ، الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية ، لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية ، دبي . 11-12 شباط2017 ، متاح على الموقع : https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials
2. اتحاد المصارف العربية ، واقع الشمول المالي و دور التكنولوجيا المالية في تعزيزه ، البحوث و الدراسات و التقارير ، العدد : 458 . متاح على الموقع : https://uabonline.org/ar
3. البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي ، 2019 .
4. : تقرير البنك الدولي – اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط 2020 .
5. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، فرص و تحديات النفاذ الى الخدمات المالية و المصرفية و التمويل في الدول العربية .
6. صندوق النقد العربي ، موجز السياسات : الشمول المالي الرقمي ، العدد 17 ، 2020.
7. كيف خسرت الدول العربية من ضعف الثقافة المالية ؟ ، متاح على الموقع : https://arabi21.com/story .
8. ما هو التحول الرقمي ؟ ، متاح على الانترنت على الموقع : www/https://hbrarabic.com

ثالثا :- المصادر الانكليزية :-

1. *Badr Machkour ، Ahmed Abriane، Industry 4.0 and its Implications for the Financial Sector Procedia Computer Science 177 ، 2020.*
2. *Camara ،N.،X.Pena &D. Tuesta . Factors that matter for financial inclusion Evidence from Peru ، Maddrid ; BBVA، WB،No. 1409، 2014.*
3. *Carmen Cuesta and others، The digital transformation of the banking industry ، Digital Economy Watch 16 July 2015*
4. *CGAP and Arab Monetary Fund ، Financial Inclusion Measurement in the Arab World ، Working Paper،2017.*
5. *GSMA State of the Industry Report 2019.*
6. *Hannig، Alfred ;Jansen ، Stefan ، Financial inclusion and financial stability : Current policy issues، ADBI Working Paper ، No. 259 ، Asian Development Bank Institute (ADBI) ، Tokyo،2010.*
7. *Omarini،Anna ، The Digital Transformation in Banking and The Role of FinTechs in the New Financial Intermediation Scenario ، Bocconi University ،Munich Personal RePEc Archive ، 9 June ،2017.*
8. *Premchand ، A. ، & Coudhry ، Future of Payments – ePayments. International Journal of Emerging Technology and Advanced Engineering 2015*
9. *Richard Bates ، Bates ، Banking on the future : an exploration of FinTech and the consumer interest ، a report undertaken for Consumers International ، 2017.*
10. *10 - Singh ،Ramananda ،and Sankharaj Roy . Financial Inclusion ; A Critical Assessment of its concepts and measurement. Asian Journal of Research in Business Economics and Management ،Vol.5،No.1،january 2015.*
11. *11 - The Global Findex Database 2017.*